

أصول الفقه

[97] والحق هو القول الاول. ومنشأ القول الثاني توهم هذا القائل أن الترك - الذي معناه ابقاء عدم الفعل المنهي عنه على حاله - ليس بمقدور للمكلف، لانه أزلّ خارج عن القدرة، فلا يمكن تعلق الطلب به. والمعقول من النهي أن يتعلق فيه الطلب بردع النفس وكفها عن الفعل، وهو فعل نفساني يقع تحت الاختيار. والجواب عن هذا التوهم: أن عدم المقدورية في الازل على عدم لا ينافي بالمقدورية بقاء واستمراراً، إذ القدرة على الوجود تلازم القدرة على عدم، بل القدرة على عدم على طبع القدرة على الوجود، والا لو كان عدم غير مقدور بقاء لما كان الوجود مقدوراً، فإن المختار القادر هو الذي إن شاء [] فعل وإن لم يشأ لم يفعل. والتحقيق أن هذا البحث ساقط من أصله، فانه - كما اشرنا إليه فيما سبق - ليس معنى النهي هو الطلب، حتي يقال إن المطلوب هو الترك أو الكف، وإنما طلب الترك من لوازم النهي، ومعنى النهي المطابق هو الزجر والردع. نعم الردع عن الفعل يلزمه عقلاً طلب الترك، كما أن البعث نحو الفعل في الأمر يلزمه عقلاً الردع عن الترك. فالأمر والنهي كلاهما يتعلقان بنفس الفعل رأساً، فلا موقع للحيرة والشك في أن الطلب في النهي يتعلق بالترك أو الكف. 5 - دلالة صيغة النهي على الدوام والتكرار اختلفوا في دلالة (صيغة النهي) على التكرار أو المرة كالاختلاف في صيغة افعّل. والحق هنا ما قلناه هناك بلا فرق، فلا دلالة لصيغة (لا تفعل) لا بهيئتها ولا بمادتها على الدوام والتكرار ولا على المرة، وإنما المنهي عنه صرف الطبيعة، كما أن المبعوث نحوه في صيغة افعّل صرف الطبيعة. غير أن بينهما فرقاً من ناحية عقلية في مقام الامتثال، فإن امتثال النهي بالانزجار عن فعل الطبيعة، ولا يكون ذلك إلا بترك جميع أفرادها فانه لو فعلها مرة واحدة ما كان ممثلاً. وأما امتثال الأمر فيتحقق بإيجاد أول وجود من _____